

Commission on the Status of Women
Forty-ninth session
New York, 28 February – 11 March 2005

PANEL VII

**The role of regional and inter-governmental organizations
in promoting gender equality**

Written statement* submitted by

Wadouda Badran
Director General of the Arab Women Organization

* The paper has been reproduced as submitted.



الأمانة العامة

ورقة عمل حول جهود جامعة الدول العربية

في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين (1995)
ونتائج الدورة الاستثنائية الـ23 للجمعية العامة للأمم المتحدة (2000)

المقدمة: في الدورة الـ49 للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة
جلسة "دور المنظمات الإقليمية والدولية في تعزيز المساواة بين الجنسين" 10 مارس 2005
إعداد: وحدة شؤون المرأة - قطاع الشؤون الاجتماعية

المحتويات:

مقدمة

أولاً: جهود الأمانة العامة.

ثانياً: منظمة المرأة العربية.

ثالثاً: بعض المنظمات العربية المتخصصة الأخرى.

مقدمة:

لم تولي أي من القضايا التي تبنتها الأمم المتحدة دعماً أشد وأشمل لما أولته الحملة الرامية إلى تعزيز وحماية الحقوق المتكافئة للمرأة، واستحدثت فكرة العقود الخاصة كوسيلة للحفاظ على قوة الدفع في الإنجاز والتصدي للتحديات. وفي العقد بين المكسيك وبيجين، اتخذت قضايا المرأة منحياً مختلفاً: من مفهوم القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وإدماجها ومشاركتها في التنمية، النهوض بالمرأة وتمكينها من أسباب القوة إلى المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين.

ولم تكن المرأة العربية بمعزل عن المسيرة الدولية حيث وضعت قضايا المرأة في قمة أولويات العمل الوطني والقومي. وقد واصلت الدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك جهودها لاستثمار هذا الزخم من الاهتمام الناتج عن تلك المؤتمرات العالمية لصالح المرأة والأسرة العربية.

إن كشف الحساب الختامي بعد مضي القرن العشرين بكل تحولاته الكبرى التي تفاوتت تأثيراتها سلباً وإيجاباً على أوضاع ومستقبل المرأة والرجل على حد سواء، أوضح أن مسيرة المرأة العربية التي أثقلها الواقع الاجتماعي والتاريخي، تعرضت لإنجازات هنا وانتكاسات هناك، صمود في ميادين وكبوات في ميادين أخرى.

وقد ركزت برامج العمل في معظم الدول العربية بصفة عامة على قضايا رئيسية واعتمدت بشكل أساسي على المحاور الإثنى عشر التي طرحها منهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الـ 23 للجمعية العامة للأمم المتحدة والأهداف التنموية الألفية.

فقد احتل محور التعليم الأولوية الأولى بالنسبة لغالبية الدول العربية، يليه محوري الصحة وإزالة عبء الفقر كما حددت بعض الدول الأخرى أولوياتها وفقاً لخصوصياتها من خلال الاهتمام بالمرأة الريفية والمرأة المعيلة، أما البعض الآخر فقد أولى الاهتمام الأول للحقوق التشريعية للمرأة فضلاً عن دول قد أولت مشاركة المرأة في القوى العاملة ووصلها إلى مواقع السلطة وصنع القرار اهتماماً متزايداً.

وأرجعت معظم التقارير القطرية بعض أسباب التقدم الذي أحرزته إلى: تطابق خطط برامج المرأة مع أهداف التنمية، وإنشاء الهياكل والآليات المؤسسية والتدابير المالية اللازمة للنهوض بالمرأة، كما أسهمت برامج التدريب إلى إثارة الوعي والدعوة إلى العناية الخاصة بقضايا المرأة ومحاربة المفاهيم والسلوكيات الخاطئة، وقد تبنت بعض الدول العربية "استراتيجية التمكين" التي

تعتمد على زيادة القدرات الذاتية للمرأة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص حيث أثمرت تلك الجهود إلى تقدم ملموس ومكاسب محققة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. إلا أننا نستطيع أن نرصد بعض أسباب التعثر في تمكين المرأة العربية نتيجة العقبات والتحديات التي ما زالت قائمة، وتأتي على رأسها الأوضاع الإقليمية السياسية وأثار الحروب والنزاعات والعنف السائد في بعض المناطق التي تنعكس مباشرة على الأوضاع الداخلية مما يجعل استدامة العمل على النهوض بقضايا المرأة أمراً صعباً والتمويل المخصص لها أمراً متغيراً وذلك بالإضافة إلى محدودية الإمكانيات الاقتصادية والمالية في بعض الدول وتفشي ظاهرة الفقر والامية في البعض الآخر.

أولاً: جهود الامانة العامة

إدراكاً بأن تحقيق الإصلاح الشامل لمشكلات المجتمع العربي الاجتماعية والاقتصادية رهين بأن تسهم فيه المرأة في شتى مجالات التنمية، فقد أولت جامعة الدول العربية اهتماماً كبيراً بشؤون المرأة العربية من خلال:

- انشاء لجنة المرأة العربية منذ 1971 على غرار لجنة وضع المرأة بالامم المتحدة، تضم في عضويتها ممثلي جميع الدول الاعضاء في الجامعة.
- انشاء ادارة للمرأة والاسرة عام منذ 1984- كأمانة فنية للجنة المرأة العربية-، ثم ادارة للمرأة والاسرة والطفولة عام 2001، ثم وحدة مستقلة تعني بشؤون المرأة عام 2004.
- تعيين اول امرأة في منصب الامين العام المساعد لقطاع الشئون الاجتماعية بالامانة العامة عام 2004.

وبفضل جهود الدول العربية، قامت لجنة المرأة العربية وأمانتها الفنية باقتراح الاستراتيجيات والخطط وبرامج العمل العربية وتنفيذ ومتابعة الأنشطة المختلفة التي تستهدف النهوض بالمرأة، والعمل على دعم التعاون والتواصل مع المجالس واللجان الوطنية والقومية المعنية بشؤون المرأة والاسرة العربية، والتنسيق مع المنظمات العربية والمجالس الوزارية المتخصصة ذات العلاقة،

ومتابعة الجهود العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة، كما قامت اللجنة ببحث الدول العربية على إنشاء الآليات المعنية بشؤون المرأة ودفع قضايا المرأة والنوع الاجتماعي في مقدمة الأولويات الوطنية والتصديق والانضمام إلى الاتفاقيات العربية والدولية. وكانت من أهم الإنجازات التي حققتها لجنة المرأة العربية وأمانتها الفنية:

1. وضع استراتيجية عربية للنهوض بالمرأة حتى عام 2000 التي أقرها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

2. إعداد الخطة العربية للنهوض بالمرأة حتى عام 2005، التي تضمنت الأهداف والسياسات والإجراءات الرامية إلى تمكين المرأة من ممارسة حقوقها كاملة والقيام بمسؤولياتها في تنمية المجتمع من خلال معالجة أولويات المنطقة العربية وذلك بالتعاون المشترك مع كل من الأمانة التنفيذية للاسكوا ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوتر). وقد استندت الأمانة العامة للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة في إعداد مشروع منهاج عمل يبيّن على خطة العمل العربية كإحدى الوثائق الرسمية والأساسية إضافة إلى خطط العمل التي أعدتها اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة.

3. في إطار متابعة تنفيذ الأهداف التي أقرها مؤتمر بيجين، اتخذت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عدة إجراءات لتفعيل وتنسيق الجهود العربية في تنفيذ ومسايرة المقررات العالمية لتحسين أوضاع المرأة وتمكينها، وفي عام 1996 تم عقد المؤتمر العربي رفيع المستوى بالأردن الذي أسفر عن وضع برنامج للتعاون العربي الذي حدد الأولويات العربية للنهوض بالمرأة في ثلاث محاور: المحور الاقتصادي حول تخفيف عبء الفقر عن المرأة بهدف توفير فرص عمل وإقامة مشروعات مدره للدخل للنساء الفقيرات في الريف والحضر والبدو، المحور السياسي حول المشاركة في صنع واتخاذ القرار بهدف رفع كفاءة وقدرات المرأة العربية وتمكينها ودعم أدوارها في واقع صنع القرار، والمحور الاجتماعي حول وضع المرأة في الأسرة بهدف مراجعة التشريعات الخاصة بالمرأة حفاظا على تماسك الأسرة وتدعيم وظائفها التربوية والاقتصادية والاجتماعية.

4. إصدار تقرير عربي موحد - بصفة دورية - يرصد تطور أوضاع المرأة العربية، والذي يعد بمثابة قاعدة معلومات وبيانات عن المرأة العربية وجهود الدول العربية في مجال تنفيذ خطط العمل العربية ومقررات العمل الدولية. وتعمل إدارة المرأة على تحديث هذا التقرير وفقا للتقارير الوطنية للدول العربية. وقد اعتمدت لجنة المرأة العربية في دورتها الـ 29 المنعقدة في ديسمبر 2004 " التقرير العربي الموحد لرصد جهود الدول العربية في مجال النهوض بأوضاع المرأة (2000-2005) " كوثيقة مرجعية تشمل الإنجازات التي حققتها الدول العربية في تنفيذ منهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الـ 23 للجمعية العامة للأمم المتحدة، التحديات والعقبات والتدابير المستقبلية اللازمة لمواجهتها.

5. تنظيم برنامج تدريبي لتنمية قدرات القيادات العاملة في مجال المرأة في الدول العربية وفقا لأولويات احتياجاتها التدريبية وتنفيذا لمقررات بيجين. وقد احتلت قضية إدماج النوع الاجتماعي في السياسات والخطط والبرامج التنموية والميزانيات الوطنية الأولوية في الدورات التدريبية التي نظمتها إدارة المرأة بالتعاون مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوتر)، وبعض مراكز التدريب العربية ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومن أهم الموضوعات الأخرى التي تناولتها هذه الدورات التدريبية: مأسسة النوع الاجتماعي من خلال التخطيط والموازنة، قضايا المؤشرات للنوع، التدريب على إقامة البرامج والمشاريع التنموية والمشاريع الصغيرة التي تستهدف تمكين المرأة، كيفية إعداد التقارير الوطنية الخاصة بالرد على الاستبيان الموجه إلى الحكومات من الأمم المتحدة بشأن مراجعة عشرية بيجين، تمويل المشروعات والبرامج وتنمية الموارد المالية لإدارة المشروعات، تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات...

6. عقد المؤتمر العربي حول " المرأة والفقير " بتعاون مشترك بين الأمانة العامة والـ UNDP وصندوق الأمم المتحدة للسكان والوزارة المكلفة بأوضاع المرأة ورعاية الأسرة والطفولة بالمغرب (2001)، بهدف دراسة وتقييم السياسات العربية المعنية بالحد من الفقر بين النساء والإجراءات التي اتخذتها الدول للتغلب على الفقر لدى النساء العربيات ومدى فاعلية هذه الإجراءات وصولا لاقتراح برامج للتغلب على هذه الظاهرة التي تعاني منها النساء في غالبية الدول العربية.

7. تنظيم ورعاية ندوات علمية وورش عمل لمناقشة القضايا والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على أوضاع المرأة والأسرة، ومن أهمها: ندوة الأمية وأثرها على المرأة، الآثار الناتجة عن العولمة الاقتصادية، دور الإعلام في قضايا المرأة والأسرة، دور الأسرة في رعاية المسنين، النساء والمواطنة وقضية البطاقة الشخصية، المديرية العربية والتنمية المتواصلة، الفتاة العربية العاملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الحديثة، دور التدريب المهني في رفع كفاءة المرأة العاملة العربية، العمل في النهوض بتشغيل المرأة الريفية...

وتعزز إدارة المرأة في برنامج نشاطها المستقبلي هذا العام عقد مؤتمر إقليمي حول دور المرأة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع والمشاركة السياسية وذلك في إطار مفهوم الحكم الصالح، بالإضافة الى ندوة علمية حول التعريف بحقوق وواجبات المرأة العربية في صورة دراسة مقارنة بين التشريعات العربية.

8. التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في إطار تحديث آليات عمل جامعة الدول العربية وتطوير أدائها، حيث تم إنشاء مفوضية خاصة بالمجتمع المدني واستحداث إدارة خاصة لها بغية التوصل إلى شراكة تقوم على أسس مؤسسية سليمة بين الجامعة العربية والمنظمات الأهلية العربية.

أما في مجال المرأة، تحرص الأمانة العامة على التعاون مع منظمات غير حكومية ذات طابع إقليمي وقطري بناء على مذكرات تفاهم أو عبر علاقات تنسيقية، كما تمنح الرعاية للعديد من المؤتمرات والندوات التي تعقدها المنظمات والاتحادات النسائية الجادة والفعالة حول قضايا المرأة ذات الأولوية. وتقوم لجنة المرأة العربية بتوجيه الدعوة إلى هذه المنظمات للحضور أعمالها بصفة مراقب مثل رابطة المرأة العربية، مجلس سيدات الأعمال العرب، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار، الاتحاد النسائي الدولي للمرأة، المنتدى العربي الدولي للمرأة.

9. إعداد وإصدار دليل "وضع المرأة في التشريعات العربية": انطلاقاً من مجالات الاهتمام الحاسمة لمنهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع للمرأة بيجين 1995، وخاصة المجال الخاص بحقوق الإنسان للمرأة وأهمية الترويج لهذه الحقوق وحمايتها من أجل النهوض بالمرأة وتحقيقاً للمساواة بينها وبين الرجل كشرطان أساسيان لتحقيق الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي

والثقافي والبيئي لدى جميع الشعوب، قامت إدارة المرأة باستعراض الأوضاع القانونية للمرأة العربية من خلال هذا الإنجاز ليكون قاعدة بيانات أساسية ومرجعية تسترشد بها الدول العربية عند وضع أو سن أو تعديل أو توحيد أية تشريعات تتعلق بالمرأة وذلك بهدف إزالة الأمية القانونية لدى النساء والرجال على حد سواء وتنقية كافة القوانين التي لا تتفق ومبادئ المساواة والعدالة بالإضافة إلى محاولة سد الفجوة بين التشريع كنص وبين التطبيق الفعلي وإخضاع العملية التشريعية لمبادئ الفكر الإصلاحية والتخلص من القوانين البالية. وتعزز الإدارة استكمال باقي أجزاء هذا الدليل ليصبح " موسوعة المرأة العربية " ويشمل وضع المرأة في الاتفاقيات العربية والدولية، وضع المرأة في الإسلام والأحكام القضائية العربية الصادرة بشأن المرأة.

10. دعم وضع المرأة في النزاعات المسلحة: قامت لجنة المرأة العربية عبر دوراتها المتتالية إلى إصدار توصيات ونداءات تدعو فيها كافة القوى الإقليمية والدولية إلى العمل على وضع حد لمعاملة المواطنين العرب في الأراضي العربية المحتلة وخاصة الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة والأسرة الفلسطينية، والعمل على تحقيق السلام الشامل والعدل في المنطقة تنفيذاً لقرارات الشرعية الدولية.

وحرصاً من جامعة الدول العربية وأمينها العام على تقديم كافة أشكال الدعم المعنوي والمادي للقضية الفلسطينية وانطلاقاً من تصاعد الأوضاع الخطيرة والمتدنية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني وخاصة المأساة التي يعيشها الأسرى والأسيرات والمعتقلين والمرتهنين الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي واستناداً إلى الميثاق الدولية وتفعيلاً لقرار مجلس الأمن 1325 وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة القرار 3/48 الصادر عن لجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة إلى بذل الجهود الحثيثة لتيسير الإفراج الفوري وغير المشروط عن النساء الفلسطينيات الأسيرات وقرارات مجلس الجامعة ذات الصلة،

قامت إدارة المرأة بتوجيه رسالة عاجلة من لجنة المرأة العربية المنعقدة في ديسمبر 2004 إلى لجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة للعمل على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للسعي نحو الإفراج العاجل وغير المشروط عن النساء الفلسطينيات الأسيرات في السجون الإسرائيلية وإبلاء هذه القضية الأهمية والأولوية القصوى على المستوى الدولي والمطالبة برفع الأمر إلى مجلس الأمن والجمعية العامة لتبني هذا موضوع وتوفير الحماية الدولية لهم، وذلك بالإضافة إلى مناشدة رئيس القمة العربية والأمين العام للجامعة للعمل على متابعة وتحقيق هذا المطلب العادل.

ثانيا: منظمة المرأة العربية

ومع بداية الألفية الثالثة وتعاضم التحديات التي تواجه جهود التنمية، انطلقت مسيرة المرأة العربية في اتجاهها أكثر فاعلية حيث شاركت جامعة الدول العربية في عقد ثلاث مؤتمرات قمة للمرأة العربية: الأول بمبادرة كريمة من السيدة الفاضلة سوزان مبارك تحت شعار " تحديات الحاضر وآفاق المستقبل " (2000) والقمة الاستثنائية (2001) والثاني برعاية كريمة من جلالة الملكة رانيا العبد الله تحت شعار "المرأة العربية: رؤية جديدة (2002). وقد أفضت هذه القمم إلى إحداث نقلة نوعية في التعامل مع قضايا المرأة العربية، وأسفرت عن نتائج هامة منها:

1. إقرار عام 2001 عاما للمرأة العربية.
2. عقد منتديات فكرية لدراسة قضايا المرأة ذات الأولوية: المرأة والقانون (البحرين)، المرأة والسياسة (تونس)، المرأة العربية في المهجر (الأردن)، المرأة والإعلام (الإمارات)، المرأة والاقتصاد (الكويت)، المرأة والتربية (سوريا)، المرأة والنزاعات المسلحة (لبنان)، المرأة العربية والعلوم والتكنولوجيا (مصر).
3. وضع استراتيجية للنهوض بالمرأة العربية.
4. إنشاء منظمة المرأة العربية في إطار جامعة الدول العربية كمنظمة حكومية مستقلة برئاسة السيدات العربيات الأول، ولقد دخلت اتفاقية إنشاء هذه المنظمة حيز النفاذ في مارس 2003 وانضمت إلي عضويتها حتى الآن ثلاث عشرة دولة عربية وهناك خمس دول أخرى في طريقها للانضمام. وهكذا أصبح لدى المرأة العربية كيان مؤسسي يتولى التخطيط والتنفيذ للعمل العربي المشترك الرامي إلى تمكين المرأة والنهوض بقدراتها في مجالات التعليم، الصحة والبيئة، الإعلام، الاقتصاد، التشريع، السياسة وكذا في المجال الاجتماعي. ولقد حرصت منظمة المرأة العربية عند وضع خطة عملها خلال الثلاث سنوات القادمة على العمل على تنفيذ توصيات المنتديات الفكرية الصادرة عن قمة المرأة العربية، كما أن المنظمة، وفي إطار التزامها باحترام الخصوصية الثقافية العربية، تظهر كل الاعتناء بالفقرة (38) من منهاج عمل بيجين والتي تدعو المنظمات الإقليمية المعنية إلى الالتزام بهذا المنهاج والعمل على إنفاذه.
- أ. ففي مجال الاقتصاد تتبنى منظمة المرأة العربية مجموعة من الدورات التدريبية التي تتفاعل مع الفقرات (59f) و(67a) و(169b) من منهاج عمل بيجين. فهي تستجيب

للفقرة (59f) والتي تدعو المؤسسات الإقليمية إلى مراجعة وتقويم برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية من منظور جندرى بغرض تخطى الآثار السلبية لمثل هذه السياسات على المرأة وذلك من خلال تبنيها دورات تدريبية تستهدف الحد من ظاهرة تأنيث الفقر وزيادة الوعي بها. كما تستجيب خطة المنظمة لطلب الفقرة (67a) من المنظمات الحكومية الإقليمية تطوير منهجية لتضمين منظور النوع في كل جوانب ومراحل عملية صنع السياسات وذلك من خلال تنظيم المنظمة دورات لتضمين بعد النوع في صنع السياسات التنموية وهي دورات تستهدف العاملين في الجهات الحكومية التي تقوم بوضع برامج وسياسات تنموية وتلك التي تسهم في عملية التنمية مثل جهات منح القروض المحلية. وتتفاعل المنظمة كذلك مع الفقرة (169b) من المنهاج رغم أنها موجهة للبنوك الإقليمية للتنمية، فانطلاقاً من إيمانها بأن المرأة التي تملك دخلاً مستقلاً تمتلك قراراً مستقلاً وأن هذا يعتبر مدخلاً هاماً من مداخل تمكينها، فإنها ستعمل على تنظيم دورات تدريبية تستهدف بناء قدرات السيدات فيما يتعلق بكيفية إدارتهن للمشاريع الصغيرة والنجاح في الحصول على قروض من الجهات التمويلية وذلك لدعمهن في سوق العمل. كما تخطط المنظمة في نفس التوجه من أجل عقد ورش عمل للعاملين في المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال المرأة من أجل بناء قدراتهن على التعامل مع مجموعة من قضايا المرأة وعلى رأسها قضية استقلالها الاقتصادي واكتفائها الذاتي.

ب. في مجال التعليم تستجيب خطة المنظمة لما توقعه منهاج بيجين من المنظمات الإقليمية فقرة (87 a) فيما يتعلق بإنجاز المساواة بين الجنسين في مجال التعليم ومطالبتهم المنظمات الحكومية الإقليمية بأن تهتم بحث الحكومات على تبني كافة الإجراءات الممكنة من أجل إزالة الفروق بين الإناث والذكور في مضمار التعليم والتدريب خاصة في مرحلة التعليم الابتدائي وفي برامج محو الأمية. وتتبنى المنظمة في هذا الإطار مشروعاً يستهدف إجراء مسح للبرامج والمشاريع المطبقة في مجال التعليم في الدول الأعضاء منذ عام 1995 وحتى الآن وخاصة المشاريع المطبقة في مجال محو الأمية الأبجدية والتقنية وفي مجال محاربة تسرب الإناث من التعليم. ويستهدف هذا المسح التعرف على البرامج التي نجحت في إنجاز أهدافها فلا يتم تكرارها والبرامج التي لم تنجح في تحقيق أهدافها فتحدد الدراسة المسحية أسباب ذلك منعا لتكراره. وفي ضوء

هذه الدراسة المسحية ونتائجها سوف تحدد المنظمة البرامج التي يمكن أن تكون ذات فائدة في هذا المجال وتبدأ في تطبيقها.

وفي نفس المضمار تتبنى المنظمة مشروعاً بحثياً عن صورة المرأة في المقررات الدراسية في المرحلة قبل الجامعية وخاصة المقررات الناقلة للقيم التي تساعد في رسم صورة عن الذات والآخر وذلك بغرض اكتشاف مواطن تمييز تلك المقررات ضد المرأة تمهيداً لرفع توصيات للحكومات ترشدها إلى مواطن التمييز المباشرة وغير المباشرة وتحثها على تعديل وتطوير هذه المقررات. كما تعقد المنظمة ورشة عمل لرؤساء الجامعات العربية الكبرى يناقش فيها المجتمعون كيفية تضمين بعد النوع في المقررات الدراسية الجامعية وسبل إنشاء برامج دراسات عليا في تخصص دراسات المرأة وكيفية إنشاء أجنحة للبحث العلمي تراعى بعد النوع وكيفية تخطي الفجوة النوعية في الكليات العملية مع طرح مقترحات للتغلب على هذه الفجوة ترفع في شكل توصيات للحكومات العربية.

ج. وبشأن العنف ضد المرأة فإن المنظمة قد أنشأت المجموعة القانونية العربية كمجموعة عمل منبثقة عن المنظمة تهتم أساساً بدراسة الأنظمة والنصوص القانونية للدول الأعضاء بغرض اكتشاف المواد التي تميز ضد المرأة تمهيداً لرفع توصيات للحكومات المعنية لتعديلها. كما تعمل المجموعة القانونية على استحداث وسائل لتضمين الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة في الأنظمة القانونية والتشريعية للدول العربية الأعضاء. فضلاً عن ذلك تعمل المنظمة على خلق بيئة صديقة للمرأة ترفض العنف الممارس ضدها وفي هذا الإطار تنظم المنظمة دورات للتربية على قيم الديمقراطية، كما أنها تتبنى مشاريع تنشر ثقافة الحوار بين الشباب إناثاً وذكوراً حول قضايا المرأة.

د. وفي موضوع المرأة والسلام تسعى المنظمة إلى التشبيك مع حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام حيث وضعت المنظمة تصوراً عن كيفية التعاون مع الحركة بعد تحديد مجالات التقاطع بين أنشطتهما وغاياتهما، ومن أمثلة ما تعتمده هنا إنشاء قاعدة بيانات عن المرأة في ظل الانتهاكات المسلحة. كما أن المنظمة تعتمد تخصيص جائزة سنوية لأفضل بحث اجري في الموضوع في العام المنصرم. كذلك تسعى المنظمة من خلال ورشة عمل رؤساء الجامعات إلى تضمين موضوع المرأة والسلام في المقررات الدراسية في المرحلة الجامعية.

هـ. وبالنسبة للمجال السياسي حيث تحت الفقرة (e 19) من منهاج عمل بيجين المنظمات الإقليمية على تبنى برامج تدريب تحفز المرأة على المشاركة السياسية بصفة عامة والانتخابية بصفة اخص، وبالرغم من أن المنظمة لا تنتوى تصميم وتبنى برامج محددة في هذا الصدد إلا بعد إجراء دراسة مسحية وتقويمية للبرامج التي تمت في الدول الأعضاء في هذا المضمار، إلا أنها وبانتظار إنجاز هذا المسح وما يسفر عنه من نتائج، فإنها نظمت ندوة عن المشاركة السياسية للمرأة العربية لإبراز التجارب الناجحة و تبادل ونقل الخبرات بين الدول الأعضاء.

و. فإن المنظمة تؤمن بشدة أن إنجاز غاية كبرى مثل غاية تمكين المرأة العربية والنهوض بأوضاعها في شتى مجالات الحياة إنما يتطلب شراكة قوية بين كل الأطراف المعنية، شراكة تسمح بتوفير الموارد المالية والتقنية والبشرية اللازمة لتحقيق الغاية. ومن هنا فإن المنظمة، واتفاقا مع نصوص الفقرات (49) و (50) و (102b) من منهاج بيجين، تحرص على أن تتكامل البرامج التي تتبناها من أجل تمكين المرأة مع ما تتبناه الحكومات العربية في هذا الصدد. كما أنها تحرص في عملها على إقامة علاقات شراكة وعلى فتح قنوات للتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ومع نظيراتها من المنظمات الدولية والإقليمية.

إن منظمة المرأة العربية منظمة وليدة لها طموحات كبيرة تشهد عليها خطة عملها، وهي تعمل بجد وإخلاص من أجل تنفيذ هذه الخطة على أرض الواقع لإحجاز غايات تمكين المرأة والتوعية بقضاياها من خلال تنسيق العمل العربي المشترك تحت مظلة جامعة الدول العربية.

ثالثاً: بعض المنظمات العربية المتخصصة الأخرى

كما أولت جامعة الدول العربية اهتماماً بالغاً بمتابعة تنفيذ المقررات الدولية والأهداف التنموية للألفية من خلال جهود المنظمات العربية المتخصصة الأخرى، والأجهزة المختلفة التي تعمل في إطارها، ومنها:

1. جهود منظمة العمل العربية في النهوض بالمرأة العاملة العربية، حيث قامت بإنشاء لجنة شؤون عمل المرأة العربية برئاسة شرفية لجلالة الملكة رانيا العبد الله وبعضوية ممثلي الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال. وتهدف اللجنة إلى العمل على دعم التعاون بين منظمات العمال وأصحاب الأعمال من أجل تعزيز دور القطاع الخاص ليأخذ دوره في خلق فرص عمل للمرأة وإثارة القضايا ذات العلاقة بالمرأة العاملة العربية ووضعها في بؤرة الضوء والتركيز على ضرورة مناقشة المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة العربية بفاعلية في النشاط الاقتصادي وزيادة الاهتمام بالتدريب المهني الملائم لعمل المرأة العربية بالإضافة إلى إجراء المسوحات وإعداد الدراسات والأبحاث الخاصة بالمرأة العاملة. وقد قامت اللجنة بوضع الاتفاقية العربية للمرأة العاملة بعد دراسة شروط وظروف تشغيل النساء من منظور مستويات ومعايير العمل العربية والدولية وتسعى حالياً إلى ضمان التطبيق العملي لهذه الحقوق، وتطوير نظم التعليم وملائمة مخرجاته واحتياجات سوق العمل.

2. اهتمام المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالمرأة الريفية في نطاق توجهها لتحقيق الأمن الغذائي العربي ومحاربة الفقر والامية في الوسط الريفي العربي. وقد قامت المنظمة بتنفيذ العديد من الأنشطة وإعداد وثائق لمشاريع إقليمية في بعض مجالات عمل المرأة الريفية لتنفيذها في الدول العربية. وقد قامت المنظمة بتخصيص قسم للمرأة وتنمية المجتمع الريفي يتبع إدارة المشروعات في هيكلها التنظيمي والذي يهتم بوضع السياسات والاستراتيجيات والخطط المساعدة على تنمية وتطوير قدرات المرأة الريفية وزيادة مشاركتها في العملية التنموية على مستوى الأنشطة الإنتاجية والخدمية الزراعية، كما يقوم بإعداد وتنفيذ ومتابعة الدراسات والمشاريع الخاصة بتنمية المرأة الريفية فنياً وإدارياً وإعداد تقارير دورية ودورات تدريبية كما

تتسع مسؤولياته إلى ربط علاقات تعاون مع الحكومات والمنظمات والتنظيمات الأهلية المعنية بتنمية المرأة الريفية وتأمين تبادل الخبرات والتجارب الرائدة في هذا المجال بين الدول العربية.

3. تنفيذ المشروع العربي لصحة الأسرة في الدول العربية بتمويل من عدة جهات عربية ودولية إلى جانب جامعة الدول العربية ومنها: برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (AGFUND)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، صندوق الأوبك للتنمية (OEPEC)، منظمة الصحة العالمية (WHO)، المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، اليونيسيف (UNICEF) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA). ويهدف المشروع الى توفير بيانات تفصيلية ودقيقة حول صحة الأسرة والصحة الإيجابية على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع المحلي وذلك من خلال إجراء المسح العربي لصحة الأسرة وعدد من الدراسات الخاصة حول اتجاهات الشباب نحو الصحة الإيجابية ووفيات الأمهات وختان الإناث والرعاية الصحية والاجتماعية لكبار السن ودور الأزواج في الصحة الإيجابية والحالة الغذائية للأمهات والأطفال دون السادسة ووضع مكانة المرأة. وتقوم إدارة المشروع بتوثيق منهجيته من خلال إصدار مجموعة من الوثائق الفنية التي تتناول الجوانب التنظيمية والتحليلية اللازمة لتصميم وإعداد وتنفيذ المسوحات الديموغرافية والصحية بصفة عامة والمرتبطة بصحة الأسرة بصفة خاصة.

وفي إطار الدعم المتواصل من القيادات السياسية لمسيرة المرأة والنهوض بها في الدول العربية، فقد اجتمعت هذه القيادات في وثيقة العهد والبيان الختامي الصادر عن قمة تونس المنعقدة في مارس 2004 على " الاهتمام بالطفولة والشباب ومواصلة النهوض بدور المرأة في المجتمع العربي وتدعيم حقوقها ومكانتها في المجتمع، تعزيزاً لمساهمتها في دفع عملية التنمية الشاملة من خلال مشاركتها الفعلية في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، كما أكد إعلان تونس على "توسيع مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية ودعم حقوقها ومكانتها في المجتمع ومواصلة النهوض بالأسرة والعناية بالشباب العربي".
